PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**30-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Crisis between parliament and the government over medication and insurance funds – MPs blame Minister of Health for drug price increase**
PAGE:	**01,07**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Staff Report**

أزمة بين البرلمان والحكومة بسبب الأدوية وأموال التأمينات

لجنة القوى العاملة: نريد معرفة رصيد المعاشات

كتب- محمد عبدالقادر ومحمود جاويش وإبراهيم الطيب:

شهد مجلس النواب، أمس، أزمتين بين أعضاء لجنتى الصحة والقوى العاملة من جانب، والحكومة من جانب، بسبب أسعار الأدوية، ورصيد أموال التأمينات والمعاشات.

فى لجنة الصحة، حمّل الأعضاء الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة، فى الاجتماع الذى حضره، أمس، مسؤولية ارتفاع أسعار الأدوية بشكل وصفوه بأنه «غير مسبوق»، وتسبب فى حرمان قطاع عريض من المصريين من الأدوية.

وقال الوزير إن السوق تشهد نقص ٤ آلاف صنف، أى ما يعادل ثلث عدد الأدوية، بسبب توقف مصانع قطاع الأعمال عن الإنتاج، موضحاً أن نسبة كبيرة من هذه الأنواع يقل سعرها عن ٣٠ جنيها، مبرراً قرار رفع الأسعار بإعادة الشركات إلى الإنتاج، وأن قرار الزيادة صدر عقب عدة اجتماعات استمرت ٣ أشهر، وأن القرار مشروط بالتزام الشركات بتوفير الأدوية المنافسة.

من جانبه، وصف النائب هيثم الحريرى القرار بأنه «جريمة»، وفتح الباب على مصراعيه أمام بعض الشركات لربح ملايين الجنيهات، خلال أيام قليلة.

وانتقدت الثانية هالة المستكاى عدم استطلاع رأى المجلس فى القرار، فاعتذر الوزير، ووعد باستطلاع رأى البرلمان فيما بعد، وأعلن أن الوزارة بصدد تخفيض أسعار ٧٥ صنفا، يزيد سعرها على ١٠٠ جنيه.

فى سياق متصل، قال الدكتور طارق سلمان، مساعد وزير الصحة للشؤون الصيدلية، إن الوزارة تجرى حاليا دراسة لتخفيض أسعار عدد من الأدوية، وفقا لضوابط محددة، أبرزها انتهاء فترة حقوق الملكية الفكرية لها، وانخفاض أسعار المواد الخام المستخدمة فى تصنيعها.

وأضاف، فى كلمته أمام المؤتمر الدولى حول حقوق الملكية الفكرية والأدوية المغشوشة، أمس، أن الدراسة تشمل عددا كبيرا من الأدوية، وفور الانتهاء منها تبدأ الوزارة فى اتخاذ إجراءات خفض الأسعار فورا.

وأعادت لجنة القوى العاملة بالمجلس الجزء الخاص بقطاع القوى العاملة والهجرة فى مشروعى الموازنة العامة للدولة، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة للسنة المالية ٢٠١٦ /٢٠١٧، إلى وزارة المالية، لحين الرد على طلبها بالإعلان عن الرصيد الحقيقى بصندوق التأمينات والمعاشات، فى بيان رسمى، تمهيداً لإعلانه، خلال اجتماع اللجنة المقرر له الأربعاء المقبل.

وطلب محمد وهب الله، وكيل لجنة القوى العاملة بالبرلمان، خلال الاجتماع الذى حضره ممثلون عن وزارتى المالية والتضامن الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية، وبنك ناصر، ضرورة حل الأزمة، معلنا اعتراضه على عجز الموازنة العامة للدولة فيما يخص التأمينات والمعاشات، مطالباً وزارة المالية بالإعلان عن الرصيد الفعلى الموجود فى أموال المعاشات، لاستطلاع رأى اللجنة بالموافقة أو رفض الموازنة العامة فيما يخص هذا القطاع، لافتًا إلى أن اللجنة لن تقبل وجود عجز فى أموال المعاشات.

(بقية الخبر ص٧)

اجتماع لجنة القوى العاملة أمس

تصوير- تمير جلال

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

النواب يحمّلون وزير الصحة مسؤولية ارتفاع أسعار الأدوية

«عماد»: الزيادة جاءت بسبب نقص ٤ آلاف صنف.. والتسعيرة ستُعيد الشركات الحكومية للإنتاج

كتب- محمد عبدالقادر:

شهدت لجنة الصحة بمجلس النواب، أمس، اجتماعًا ساخنًا بحضور الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة، لمناقشة ملف ارتفاع أسعار الدواء بشكل غير مسبوق، وحمّل أعضاء اللجنة الوزير مسؤولية حرمان قطاع عريض من المصريين من الحصول على الأدوية.

وقال الوزير إن هناك ٤ آلاف صنف دوائي ناقص فى الأسواق، أى ثلث الدواء فى مصر، بسبب توقف مصانع قطاع الأعمال عن الإنتاج، مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من هذه الأنواع يقل سعرها عن ٣٠ جنيها. وأضاف: «تم تحريك تسعيرة هذه الأدوية بهدف عودة شركات قطاع الأعمال إلى الإنتاج، بشرط توفير هذه الأدوية خلال ٣ شهور، وإلا سيتم شطب الشركات».

وأشار الوزير إلى أن قرار الزيادة جاء عقب عدة اجتماعات، انتهت بإقرار زيادة ٢٠٪، حتى تعود الـ٤ آلاف صنف إلى السوق مرة أخرى، و«اتفقت مع المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، على إلغاء قرار زيادة سعر الدواء إن لم توفر الشركات ٢٢٢٤ صنف دواء غير موجودة فى السوق، أسعارها أقل من ٣٠ جنيهًا».

وتابع الوزير أن هذا القرار يتم الإعداد له منذ ٣ أشهر، و«كنت بقدم رجل والآخر عشرة، ولكن بسبب غلق بعض شركات قطاع الأعمال تمت زيادة الأسعار ٢٠٪، مقابل توفير الأصناف الناقصة».

ورد على الوزير، النائب هيثم الحريرى بقوله: «هذا القرار جريمة، وفتح الباب على مصراعيه أمام بعض الشركات للتربح بملايين الجنيهات خلال أيام قليلة، وكان يجب على الحكومة إعداد دراسة على الأدوية التى تحتاج إلى زيادة ولا تتم الزيادة بشكل مطلق كما حدث».

ورد الوزير: «هذا ليس حقيقياً ما يثار حول تربح بعض الشركات الخاصة وهناك عدد من الصيدليات احجمت عن البيع لاعتراضها على القرار». وانتقدت النائبة الدكتورة هالة المستكلى عدم أخذ رأى مجلس النواب فى الزيادة، ورد الوزير: «أنا آسف وبعد ذلك سيتم أخذ رأى البرلمان». وكشف الوزير أن وزارته تتعاون مع وزارة الإنتاج الحربى فى مجال الصناعة الدوائية، حيث سيتم إنشاء مصنع «سرنجات» ومصانع لألبان الأطفال، ومشتقات الدم، مشيراً إلى أنه تم توقيع بروتوكول مع وزارة الإنتاج الحربى فى هذا الصدد.

وقال «عماد الدين» عن مشكلة التأمين الصحى، إن نسبة الاشتراكات فى التأمين الصحى غير منضبطة، وهناك فجوة فى مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين، ويجب تحصيل اشتراكات من الجميع دون استثناء من أجل سد العجز فى موازنة الوزارة، وتقديم مستوى خدمة أفضل.

وتابع: «أنا لا أكذب وأمين فيما أقول، وسيتم التطوير فى حدود الميزانية المتاحة لنا، ولن يكون هناك تهاون». وأضاف الوزير أن الوزارة أعدت خريطة كاملة وشاملة لكل المستشفيات الموجودة فى جميع أنحاء الجمهورية بهدف تطويرها أو تجديدها أو إنشاء مستشفيات جديدة فى الأماكن التى تعانى من نقص، و«قمت بزيارات لعدد من المستشفيات فى بعض المحافظات ومنها كفر الشيخ، حيث يوجد مستشفى فى كفر الرياض، ورغم أنه يقع على مساحة كبيرة لكنه لا يُعد مستشفى».

وأوضح الوزير أنه منذ عمله بمهنة الطب منذ عام ١٩٨٠ وحتى أيام قليلة لم يكن يعرف شيئًا عن مستشفى أطفال مصر الموجود فى السيدة زينب، حيث يتم إجراء أكثر من ١٥٥٠ عملية قلب مفتوح فى الشهر، فى حين أن مستشفى مجدى يعقوب يجرى ٢٠٠ عملية، وجميع العاملين فى هذا المستشفى أطباء من جامعتى عين شمس والقاهرة.

وأشار الوزير إلى أن جملة المخصص من المصروفات لوزارة الصحة فى الموازنة ٣٩ مليار جنيه، مطالبا بزيادتها لـ٥٣ مليار جنيه.

ورد النائب أيمن أبوالعلا بأن الناتج القومى ٣.٢ تريليون، وهذا يعنى أن نصيب الوزارة، وفقاً للدستور، ٩١ مليار جنيه، ولا يمكن أن يكون أقل من هذا المبلغ.

وقال الوزير إن ميزانية الوزارة جاءت إليه من وزارة المالية ولم يتم إعدادها داخل الوزارة لسد احتياجات المنظومة من الموازنة العامة للدولة، وتابع: «أنا لا أكذب ولا أتجمّل، واعترضت على الموازنة مرة واثنتين»، مشيراً إلى أن التأمين الصحى يكلف الدولة سنويا ٨ مليارات جنيه، والجهاز الإدارى للوزارة يكلفها ١٢ مليارًا، والهيئات الخدمية تكلف ٣ مليارات جنيه، لافتًا إلى أن راتبه ٢٢ ألف جنيه شهريا.

ونبه الوزير بأن وحدات الرعاية الصحية تعد خط الدفاع الأول للصحة، وتلبى من ٨٠ إلى ٨٥٪ من احتياجاتها، ويجب الارتقاء بمنظومة الصحة من خلال البنية التحتية والتجهيزات، حيث تم الانتهاء من ٣٠٪ من المستشفيات، وهناك ٧٠٪ من المستشفيات فى حاجة لتطوير وهناك مشكلة تعانى منها منظومة الصحة، تتمثل فى عدم تواجد الأطباء. وأوضح: «مش عاوز أمسك سيف وأدبح الدكاترة لعدم تواجدهم فى الوحدات الصحية والمستشفيات، خاصة أن الطبيب يحصل على راتب ١٤٠٠ جنيه شهريا، ومطلوب منه التواجد خلال كل أيام الشهر، فى حين أن (أم علاء) لما تيجى تنظف البيت بتاخد ١٥٠ جنيه».

من جانبه، حمّل النائب محمد الشافعى، عضو اللجنة، الوزير مسؤولية رفع أسعار الأدوية، قائلاً: الأخير بأنه سيتم تخفيض سعر ٧٥ صنف دواء فوق سعر الـ١٠٠ جنيه.

اجتماع لجنة الصحة أمس

تصوير- نمير جلال

..و«الوزارة» تنتهى من مشروع تغليظ عقوبة «غش الدواء»

كتب- إبراهيم الطيب:

قال الدكتور طارق سلمان، مساعد وزير الصحة للشؤون الصيدلية، إن الوزارة تجرى حاليا دراسة لتخفيض أسعار عدد من الأدوية، وفقاً لضوابط محددة أبرزها انتهاء فترة حقوق الملكية الفكرية لها، وانخفاض أسعار المواد الخام المستخدمة فى تصنيعها.

وأضاف، فى كلمته أمام المؤتمر الدولى حول حقوق الملكية الفكرية والأدوية المغشوشة، أمس، إن الدراسة تشمل عددا كبيرا من الأدوية، وفور الانتهاء منها تبدأ الوزارة فى اتخاذ إجراءات خفض الأسعار فورا.

وتابع «سلمان» أن الوزارة انتهت من إعداد مشروع قانون لتغليظ عقوبة غش الأدوية، وبين المنتظر إرساله لمجلس النواب قريبا، مشيرا إلى أن ظاهرة غش الدواء موجودة بجميع دول العالم بنسبة من ٩ إلى ١٠٪، وأن الوزارة وضعت خطة لضبط السوق والقضاء على الأدوية المغشوشة.

وقال ممثل منظمة الصحة العالمية فى مصر، الدكتور جون جابور، فى تصريحات صحفية على هامش المؤتمر، إن المنظمة وضعت أسسا وآليات للقضاء على غش الأدوية فى مصر بالتعاون مع الحكومة، مشيرا إلى أن وزارتى الصحة والعدل تتسقان معًا لوضع حد للظاهرة.

وقال الدكتور على عوف، رئيس شعبة شركات الأدوية باتحاد الغرف التجارية، إن مصر بها ١٠ جهات مسؤولة عن غش الدواء، جميعها تعمل بشكل منفرد، مشددا على ضرورة توحيد الجهود فيما بينها وتغليظ العقوبات للتصدى للظاهرة، مشيرا إلى أن أدوية مثل «ترامادول» والمنشطات الجنسية تباع فى الشوارع علنا.

وقال الدكتور أسامة رستم، نائب رئيس غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات، إنه لا يوجد فى مصر إحصاء واضح حول ظاهرة الغش، خاصة أن الدواء مادة مغرية للغش وواسعة الانتشار، مطالبا بتشديد الرقابة على منافذ التوزيع.

«غرفة الأدوية»: الصيادلة المستفيد الوحيد من الزيادة

حافظ: طالبنا بلقاء عاجل مع وزير الصحة لعلاج «التشوهات»

كتب- ناجى عبد العزيز وياسمين كرم:

كشفت غرفة صناعة الأدوية، باتحاد الصناعات، عن سعيها لعقد لقاء عاجل مع وزير الصحة، لبحث الآثار السلبية لقرار تعديل تسعير الأدوية، والذى نص على حد أقصى للزيادة، بواقع ٦ جنيهات للعبوة، وليس وحدة لتسعير الشريط أو الأمبول.

وقال الدكتور أسامة رستم، نائب رئيس الغرفة، لـ«المصرى اليوم»: «القرار حقق إيجابيات وأسفر عن سلبيات مؤثرة على الشركات»، مؤكدا أن «تطبيق القرار كشف أن تلك الأدوية لن تحقق ربحية للشركات المنتجة، وفقط سوف يستفيد منها كل من الموزع والصيدلى فقط».

وأضاف الدكتور محيى حافظ، عضو مجلس إدارة الغرفة، أن قرار التسعير نص على الرجوع للقرار ٤٩٩، وينص على أنه حال زيادة الأسعار يزيد هامش ربح الصيدلى بنسبة ٥٪ ليصل هامش الربح إلى ٢٥٪، من سعر البيع. وأشار إلى أن الأزمة فى العبوات التى تضم أكثر من شريط، وتمثل نسبة كبيرة من الأدوية المتداولة، ومضيفا أن الشريط إذا كان بـ٣٠ جنيها، فإن سعر العبلة (٣ شرائط ٩٠ جنيها)، وسيكون هامش الصيدلى وفقا للقرار القديم ٢٠٪ من السعر، أى ١٨ جنيها، وبعد تطبيق الزيادة، فإن ثمن العبوة سيكون ٩٦ جنيها، ليرتفع هامش ربح الصيدلى إلى ٢٤ جنيها، أى أن الفارق بين ربح الصيدلى فى الحالتين ٦ جنيهات، وهو كامل قيمة الزيادة المحددة من الوزارة على العبوة، وبذلك تكون الصيدليات «أكلت جميع الزيادات»، دون استفادة للشركات المنتجة، التى تعانى أوضاعا مالية صعبة بعد زيادة أسعار الدواء، وأوضح أن الزيادات الحكومية كانت تستهدف مساعدة الشركات.

أسامة رستم

وأشار حافظ إلى أن وزارة الصحة تسعى لإعادة التوازن إلى سوق الدواء، بما يحقق مصالح جميع الأطراف، وعلى رأسها المواطن، قائلاً: «الحد الأقصى وضع المصانع فى موقف صعب جدا، وكذا الوزارة، فهى حائرة ما بين إلغاء الحد الأقصى للزيادة، أو استمرار وضع المصانع فى هذا السوء، فيتأثير المواطن سلبا، وقد لا نجد تحمسا لإنتاج نواقص الأدوية الخاسرة، التى يستهدفها القرار»، ودعا وزارة الصحة لمعالجة تلك التشوهات.

وكشفت مصادر صيدلية لـ«المصرى اليوم» أن تطبيق القرار تسبب فى تخبط وحالة من القلق فى سوق الأدوية، ولفتت إلى انتهاز شركات التوزيع الفرصة لتحقيق مكاسب خيالية، من خلال إصدار فواتير بيع للصيادلة بأسعار مختلفة ومغلوطة، لتحقيق أكبر المكاسب، مؤكدين أن الصيدلى مظلوم ويضطر للبيع بالسعر الوارد بفاتورة الموزع، وحملت المصادر المسؤولية للإدارة المركزية وإدارة التسعير وشركات التوزيع.